

قضايا علم اجتماع المستقبل

تحديات الزمن القادم

• مفارقة استدامة التنمية والمحافظة على البيئة •

د / السعيد بولمزاد

قسم علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

الملخص

يواجه عالم اليوم تحديات كبرى تشكل مع بعضها معضلة متداخلة متجاذلة، وهي : التزايد السكاني والتخلف المزمن والتدهور البيئي ونفاذ الموارد الطبيعية والنزاعات والحروب والاستبداد.

إن العمل على إبطال ومعالجة هذه التحديات الخمس، لا يتمكن إلا بتسطير سياسات علاجية جادة وجذرية، عميقة وشاملة يمكن من خلالها:

- 1 - السيطرة والتحكم الفعلي المدروس في واقع التزايد السكاني، المتنامي وذلك بترقية الأوضاع المختلفة للإنسان وجعله الهدف الأسمى،
 - 2 - وكبح النزاعات والحروب والاستبداد والقمع، ونشر قيم الحرية المسؤولة وبث روح التسامح بين البشر،
 - 3 - والتوقف عن معاملة البيئة كخضم، واستغلالها كعدو، ومعاملتها بذل ذلك بروح المسؤولية،
 - 4 - وكذا تقصير استغلال الموارد الطبيعية على تلبية الحاجات الضرورية للإنسانية جمعاء، بدل استغلالها في إنتاج الكماليات التي لا ضرورة لها لتحقيق مصالح فئة محدودة من المراهبين الجشعين،
 - 5 - ووضع إستراتيجية مستدامة للتنمية الشاملة لفائدة الإنسانية، دون الإخلال بالبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية.
- الكلمات المفتاحية:** قضايا علم اجتماع المستقبل - استدامة التنمية - المحافظة على البيئة..

ABSTRACT

Today the world is facing a great challenges consists with each other an overlapping and conflicting issue that consists the population increasing, chronic underdevelopment, environmental degradation, natural resource depletion, conflicts, wars and despotism. The work to repeal and treat these five challenges, can be achieved only through identifying the serious and radical therapeutic policies, Profound and comprehensive through which: control and actual studied control in the population growth reality, growing and to upgrade the different situations of human and make him the ultimate objective, And curbing the conflicts and wars, tyranny, funnel, dissemination the freedom values, responsibility and tolerance among human beings, Stop and treat the environment as a deduction, and exploited it as an enemy, and treat it rather with responsibility spirit, As well as the inability of the natural resources exploitation to meet the basic needs of all the humanity, rather than exploit it in the production of luxuries that are useless to achieve the interests of a limited category of evil, and develop a sustainable strategy to the development comprehensive for the humanity benefits without prejudice the environment and depletion of natural resources.

Key words: futurist Sociology Issues, sustainable development, protecting the environment

أولاً: مقدمة

يواجه العالم في حاضره ومستقبله تحديات خمس كبرى تشكل مع بعضها معضلة متجاذلة كبرى. وما لم تسطر سياسة إستراتيجية جدية راديكالية شاملة وعميقة للتعامل معها، فإن العالم سيواجه قدراً انتحارياً مأساوياً محتوماً، وهي:

- 1- التزايد السكاني.
- 2- والتنمية المستديمة.
- 3- والمشكلة البيئية.
- 4- ونفاذ الموارد الطبيعية.
- 5- والنزاعات والحروب.

في هذه الورقة نحاول أن نؤسس لمقاربة سوسيولوجية لأحد هذه التحديات الأساسية، وهو:

"التنمية المستدامة" في علاقاتها مع التحديات الأربعة الأخرى. لكن قبل ذلك يقتضي أن نتطرق لكل من معنى: "علم الاجتماع المستقبل"، ومعنى: "التنمية المستدامة".
ثانيا: التعريفات:

- علم الاجتماع المستقبل : هو علم يدرس التوجهات المستقبلية لتطور المجتمعات البشرية، وما يمكن أو يحتمل أن تواجهه البشرية من مشاكل وتحديات مختلفة في المجتمع، واقتراح السياسات والحلول الملائمة لها على ضوء العلامات والعوارض الحادثة في الواقع الحاضر.
- التنمية المستدامة: يعرف تقرير الأمم المتحدة المعنون بـ "مستقبلنا المشترك" الذي جاء ثمرة لعمليات واسعة للتحليل والدرس والمناقشة، وإعداد أبحاث، وجمع معلومات ميدانية في عدد كبير من بلدان العالم، والذي استغرق سنوات طويلة، والذي قدم للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر/ تشرين الأول 1987، يعرفها على أنها : القابلية للاستمرار والمحافظة على التنمية التي تتكون من طرق جديدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تفي باحتياجات الحاضر ولا تخل بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها"

ثالثا: تحديات الزمان القادم : هناك ثلاثة أسئلة أساسية تتعلق بالتنمية في هذا العالم، ويرتبط بها تحديات أربعة أخرى:

الأول: هل نعتد تنمية مستدامة؟

الإجابة: لا.

ثانيا: هل يمكن اعتماد تنمية مستدامة؟

الإجابة: نعم.

ثالثا: هل نجتمع على اعتماد تنمية مستدامة؟

الإجابة: لا.

في هذا البحث نحاول أن نقدم مقاربة لهذه الأسئلة الثلاث لنحيط بما يجب فعله للإجابة عليها. إن اختلالات الطقس المختلفة من تدفئة للأرض، وخرقة الأوزون، والتصحر، والفيضانات، والبراكين والأعاصير، والأمطار الحمضية، وتعرية التربة، ونقص وفناء الكائنات نتيجة لإزالة الغابات الاستوائية وحرارة الصيف المفرطة، وبرودة الشتاء الزائدة، وغير ذلك من الظواهر البيئية الخارقة بات يلاحظها ويعيشها الأعمى والبصير، والمتخصص والعادي على حد سواء . وصار ذلك يؤثر تأثيرا بليغا (أحيانا) على الاداء الاقتصادي للدول، مثل بركان إيسلندة الذي أبقى الطيران من وإلى أوروبا جامدا لعدة أيام مما ترتب عنه خسائر فادحة، وفيضان هايتي وأستراليا وباكستان وغيرها، والتلوج التي تجمد الحركة الجوية والبرية خلال كل شتاء هنا وهناك، وكارثة

تسونامي في أندونيسيا، وكذا تلك الأعاصير التي لا تكاد تهدد هنا وهناك والتي تدمر كل شيء أمامها فتحدث الخسائر الفادحة في الأرواح والهيكل، وغير ذلك كثير من الكوارث البيئية التي لم يألفها الإنسان من قبل . كل ذلك هو علامات ومقدمات لكوارث كونية أكبر تهدد الحياة على الأرض.

إن مثل هذه المشاكل لا يصح طرحها طرعا تاريخيا يعرض ما فات حدوثه، لأن الإحاطة بذلك هو من باب الاتعاط الأخلاقي وسرد الأحداث لمعرفة تطورها.

ثم أن هذا المشكل العالمي لا يكتفي بطرحه طرعا واقعيا حاضرا، لأن مثل هذه النظرة آنية غير مستديمة في الزمان، عابرة في المكان رغم ما يمكن أن توفره للاستفادة منها باستغلال خبرتها ومعطياتها الواقعية القائمة، وكما يقتضي أن تكون هناك "تنمية مستديمة" يقتضي أن ترافقها "بيئة مستديمة" ونقصد بها قابلية استمرار المحافظة على البيئة . وهذه المرافقة بين التنمية المستديمة، والبيئة المستديمة لا تعني مجرد التواجد أو التزامن، بل أن تواجههما ضروري يرتبطان فيه بعملية جدلية متبادلة تسمى "التنمية البيئية المستديمة" وهي عملية مفترضة (وليست افتراضية) يقوم بها الإنسان ليس للاكتفاء بالمحافظة على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية والتقنية فحسب، بل فوق ذلك، بالعمل على ترقيتها وتحسينها وتفعيلها، وإعادة الاعتبار لها بشكل مستديم، لتكون عملية ضرورية دائمة تسير جنباً إلى جنب مع عملية التنمية الاقتصادية. لكن التحديات الكبرى المذكورة والتي تواجه البشرية في الزمن القادم تقتضي قرارات جذرية حاسمة كبرى في مستواها قبل فوات الأوان، إن لم يكن قد فات فعلا.

"إن أكثر الضرورات إلحاحا في العقود القليلة المقبلة هو تحقيق مزيد من النمو السريع . وبالتالي سوف تكون هناك حاجة إلى زيادة النشاط الاقتصادي ما بين خمس وعشر مرات على مدى الخمسين سنة المقبلة للوفاء باحتياجات وطموحات سكان العالم المتزايدين".

ولهذا فعندما نتطرق إلى التحدي الثاني المذكور سابقا، وهو : "التنمية"، فإننا نلاحظ أن الجميع (ونقصد المهتمين) يتكلمون ويستخدمون مصطلح: "التنمية المستديمة"، لكن إذا رجعنا إلى حالة الواقع السكاني (التحدي الأول)، وظروف البيئة (التحدي الثالث) ومعطيات الموارد الطبيعية (التحدي الرابع)، وما يمكن أن يترتب عنها من نتائج خطيرة على الجنس البشري فإننا ندرك أن المطلوب في التحدي الثاني (التنمية المستديمة) ليست أية تنمية إنما المطلوب هو تنمية مستديمة بعينها تراعي شروطا محددة وضوابط صارمة:

أولا: تنمية تقوم على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية بتوظيفها في إنتاج الأدوات، والمواد، والسلع، والبضائع الضرورية فعلا، والتخلي أو التقليل إلى حد كبير من إنتاج الأدوات والمواد

والسلع والبضائع الكمالية كأداة وطريقة لمحاولة توفير مناصب للشغل، وتحصيل الربح بآلية طريقة دون اعتبار آخر.

ثانيا: تصاحبها عملية رسكلة المستهلكات والنفايات، وإعادة إنتاجها باستمرار مع العمل على خلطها بالمواد الأولية الجديدة حتى لا تفقد مفعولها، وتحافظ على الحد الأدنى للاستعمالية.

ثالثا: ثم العمل كذلك على إيجاد بدائل إنتاجية وتوجيه الإنتاج نحو منتجات ضرورية معينة جديدة تكون مفيدة فعليا للإنسان، والعمل، موازاة مع ذلك، على تحويل العادات الاستهلاكية للناس، وذلك من جهة، بالعمل على توعيتهم بالخ طر الع المي المحقق المترتب عن التحديات الخمس المذكورة، ومن جهة أخرى فرض استهلاك منتجات معينة على المستهلك.

وإنه إذا ما استمر السير على المنوال الحالي في التنمية الاستهلاكية الفوضوية التي تستغل الموارد الطبيعية بكل جشاعة وتدمير بحثا عن أقصى قدر من الربح دون حساب للعواقب فإن ذلك سيكون بمثابة النار التي تتفخها الرياح فتأكل بنهم كل ما يصادفها في طريقها، ولما لم تجد ما تأكله تخدم وتنطفئ وتنتلش. وهو عين ما يحدث اليوم في استغلال الموارد الطبيعية . فالإنسانية مقبلة على عصور عجاف لن تقوم لها قائمة رخاء بعدها إذا لم تتخذ الاجراءات الضرورية الصارمة لكبح جموح رغباتها وشهواتها ونهمها المتزايد إلى الربح وتراكم الثروة دون مراعاة أي اعتبار لما ستؤول إليه الأحوال الكارثية لأجيال المستقبل.

فقد يمكن إيجاد مصادر بديلة للطاقة الأحفورية من نفط وغاز وغير ذلك، لكن هل يمكن تحصيل بدائل للمشتقات النفطية إذا نضب النفط مثلا؟

وهل إذا حصلنا على بعض البدائل؟ :

أولا: هل بالإمكان تحصيل كل بدائل مشتقات النفط التي تعد بالآلاف والتي تدخل في مجالات حيوية كثيرة في حياتنا اليومية؟

ثانيا: وإذا حصلنا على بعضها، هل تكون بنفس النوعية والجودة المطلوبة؟

ثالثا: وهل تكون بالكمية الكافية للعدد الهائل المتنامي من السكان؟

وما يقال هنا عن النفط يقال عن أية مادة أخرى.

إن التنمية المستديمة لا تكون ذات جدوى ما لم تكن تنمية رشيدة، ولن تكون رشيدة إلا إذا تخلت الدول والشركات عن أنانياتها وتضافرت الجهود مع بعضها بعقل واحد، وصوت واحد، ويد واحدة.

وإننا لنعترف هنا أن هذا الهدف غير مستحيل لكنه بعيد المنال، وهو في نفس الوقت الخيار والمسار الوحيد المتاح الذي يجب على المجتمع الدولي أن يختاره ويسير فيه إذا ما أراد إنقاذ مستقبل هذا الكوكب والبشرية جمعاء.

وليس المنتظر في التنمية المستديمة:

1- أن نجيب على السؤال: "ماذا" ننمي فحسب؟

2- ولا أن نجيب على السؤال: "لماذا" ننمي فقط؟

3- إنما أن نجيب كذلك، وبإلحاق، على السؤال: "كيف" ننمي؟

عندما يتفق الناس والدول جميعا تحت مظلة واحدة (هيئة الأمم المتحدة مثلا) على الإجابة على هذه الثلاثية من الأسئلة معا في التفكير والممارسة للتنمية المستديمة، عندها فقط يمكن القول أننا نسير في الطريق الصحيح نحو مستقبل أقل خطرا، وأكثر ضمانا. وعندها يمكن الحكم على أننا على وشك إنقاذ هذا الكوكب وإنقاذ البشرية من المستقبل الكارثي الذي ينتظرها.

والسؤال: كيف ننمي؟، يعني:

أولا: إن التنمية المستديمة تقتضي:

1- النجاعة.

2- والترشيد:

أ- في الوسائل، ب- والمواد، ج- والأهداف، د- والبرامج، هـ- والسياسات، ز-...

3- والتكامل: وهو وجهان:

أ- وجه داخلي: وهو أن تشمل التنمية جميع جوانب حياة الإنسان من تعليم، وسكن، ومأكل، ومشرب، إلخ...

ب- وجه خارجي: وهو أن تتكامل التنمية مع التحديات الأربعة الأخرى وتراعيها

وتتماشى معها (التحدي السكاني، والتحدي البيئي، والتحدي الموردي (نقص ونفاذ موارد الطبيعة)، وتحدي: الصراعات والنزاعات المختلفة الأشكال والأسباب والأهداف.

إن مراعاة التحديات الأربع الأخرى المتفاقمة باستمرار يدفع عند القيام بعملية التنمية

المستديمة إلى زيادة ورفع وتيرة النشاط الاقتصادي وتويعه بما يواكب تنامي وتفاقم تلك

التحديات الأخرى. ووفقا لما يشير إليه تقرير الأمم المتحدة لسنة 1987، فيما يتعلق بالاستراتيجية

التنموية المستقبلية لكوكب الأرض فإن "تمة حاجة إلى زيادة النشاط الاقتصادي ما بين خمس

وعشر مرات على مدى الخمسين سنة المقبلة للوفاء باحتياجات وطموحات سكان العالم

المتزايدين، وذلك يعني عبئا جديدا يصعب تصور أثره على الغلاف البيئي.

وقد خلص تقرير الأمم المتحدة المذكور : أنه ولمسايرة النمو السكاني يقتضي تحقيق نمو سنوي مستديم يكون بين 3,2 و4,7 في المائة كحد أدنى.

ويلاحظ أنه إذا ما برز في بلد أو بلدان ما تحد من هذه التحديات الخمس، فإنه يظهر معه أعراضا للتحديات الأخرى. فهذه التحديات تتداخل مع بعضها، فهي أسباب ونتائج لبعضها البعض في نفس الوقت. إنها مفارقة مأسوية تواجه البشرية في الزمن القادم . فالنمو السكاني مثلاً يؤثر في البيئة لما له من تأثير على المساحات الغابية والزراعية، وما يترتب عنه من تهديم وتقليص لمساحات الغابات، وتعرية الأرض، وارتفاع نسبة استعمال الموارد الطبيعية، وهو في نفس الوقت يتطلب تنمية مستدامة تتزايد نسبتها ووتيرتها المطلوبة باستمرار.

كما أن هذه التنمية تكون في حاجة متزايدة للموارد الطبيعية المختلفة . وهذا يؤدي إلى نقصان وتضاءل هذه الموارد ونزرتها وفي الأخير إلى نفاذها، والبحث عنها في جهات أخرى قد يؤدي إلى صراعات ونزاعات داخلية أو خارجية.

وقد نأخذ العلاقات والتفاعلات المتشابكة ذات الاتجاه المعاكس فنقول أن قيام النزاعات والصراعات يحد من عملية التنمية ويعيقها بل ويعيق معالجة المشاكل البيئية المترتبة عن هذه العوامل المذكورة، ويعطل بالتالي أية عملية لضبط النمو السكاني . وهكذا فهذه التحديات الخمس الأساسية التي تواجه الإنسانية في الزمن القادم تؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها في "شبكة مفرغة" متداخلة تجعل من كل منها سببا للتحديات الأخرى ونتيجة لها في نفس الوقت.

ومفهوم "الشبكة المفرغة" الذي نصيغه هنا لنعبر به عن واقع قائم في ظل العولمة هو كغيره من المفاهيم المعروفة السابقة نوظفه هنا لنعني به غير ما يعنى بـ "الدائرة المفرغة" التي تتعاقب فيها الأسباب والنتائج في مسار واحد فتكون كل نتيجة لاحقة سببا لنتيجة تليها في دائرة مغلقة . كما أننا نعني بـ "الشبكة المفرغة" غير ما نعني بصف سلسلة الدومينو الذي إذا وقع أولها أدى إلى وقوع الأحجار المترصة على التوالي في الصف كله في سلسلة متوالية من الأسباب

والنتائج، أما نعني "بالشبكة المفرغة": هو ذلك التأثير والتأثر المتشابك بين مختلف العوامل المتواقفة بعضها على بعض والتي يجعل التداخل بينها كل واحد منها سببا ونتيجة للأخرى.

إن استراتيجية التنمية غير المستدامة المتبعة على نطاق عالمي منذ قيام الثورة الصناعية في الغرب تسير في مسار يقود هذا الكوكب إلى حتفه المأسوي المحتوم . فالموارد الطبيعية الأساسية آيلة إلى النفاذ بأسرع مما يمكن البحث عن بدائل تعوضها، خاصة الطاقوية الأحفورية الغير متجددة منها. وقد تترتب عن ذلك انتشار الفقر والمرض والمجاعة والجهل والصراعات، واللجوء والهجرة. وما دام لم تسطر سياسة استراتيجية عالمية للتحكم في النمو السكاني وترشيد استغلال

الموارد الطبيعية بما تقتضيه الحاجات الضرورية للإنسان دون الرغبات الكمالية التي يشكل متطلباتها تذبذبا للموارد الطبيعية والطاقات البشرية، وكذا التحكم في تسيير الوضع البيئي . فإنه يأتي زمان على هذا الكوكب لا تنفع فيه السياسات الجزئية الترفيعية لهذا البلد و/أو ذلك. وهذا لن يتأتى إلا بتبني قناعات بديلة وإجراءات جذرية منضبطة وصارمة وشاملة من قبل الجميع وتحت لواء واحد تشترط الاستدامة وتعمل على القطيعة النهائية مع السياسات العفوية النفعية التي تضع نصب هدفها "المقدار المادي" المتمثل في الربح بدل "القيمة الانسانية" المتمثلة في تحقيق الرفاه للإنسان مع الأخذ في الاعتبار مقتضى المحافظة على البيئة. وهذا يعني أخلاقيا، إعطاء الطبيعة حقها. ثم إنه ما لم تسطر مثل هذه الاستراتيجية، فإن الإبقاء على الوضع الحالي في هذا العالم على ما هو عليه والإصرار على السير في هذا المسار فإن ذلك لا محالة سوف يؤدي به حتما إلى حقه المحتوم . لكن ولتغيير هذا المسار والاقدام على استراتيجية لتنمية مستدامة، فإنه يقتضي:

- 1- تغيير السياسة الانمائية الحالية، واتباع سياسة انمائية مستدامة عالمية شاملة،
- 2- والتحكم في النمو السكاني،
- 3- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية،
- 4- المحافظة على البيئة،
- 5- وفرض الصراعات والنزاعات،
- 6- ونشر الشورى والديمقراطية والعدل والحرية والمساواة وغيرها من المبادئ التي يتطلع إليها الإنسان.

أما شروط التنمية ذاتها فهي:

- 1- أن تكون مستدامة،
- 2- ورشيقة،
- 3- ومتكاملة، تراعي: حاجات الإنسان الضرورية / والمنفعة والربح / وكذا متطلبات الحفاظ على البيئة.
- 4- ومتوازنة، توازن:
- أ- بين سياسة تنموية كمية، مقدارية، نفعية تراعي سرعة النمو بالنسبة للوقت / والتوسع عبر القطاعات الاقتصادية / وكثافة المنتج ونوعيته،

ب- وبين سياسة تنمية نوعية، قيمة، أخلاقية، تراعي ما يجب: نحو الإنسان وحاجاته الضرورية / والمنفعة ومقتضياتها / والبيئة الطبيعية وحمايتها وترقيتها. وإذا كانت التنمية لها دور إيجابي في حفظ معدلات نمو السكان، فذلك يعني أن العملية عكسية بين عاملين:

- 1- رفع مستوى التنمية كسبب يؤدي إلى خفض مستوى معدل التزايد السكاني كنتيجة.
- 2- إن التحسين الكيفي للوضع المعيشي للسكان يؤدي إلى الخفض الكمي لعدددهم بحكم ارتفاع مستوى الوعي والثقافة بينهم. والأمثلة الواقعية على ذلك: مثال العالم الغربي عامة. ومن شروط التنمية المستدامة هو شرط ضمان عدم تناقص الرصيد الأصلي من الموارد الطبيعية البيئية أثناء جريان عملية التنمية مع مرور الوقت، بل ومحاولة الرفع من هذا الرصيد مع وضع في الاعتبار حاجات الأجيال الحاضرة ومتطلبات الأجيال المقبلة. ولا يتم ذلك إلا بالحد من التدمير العشوائي أو المقصود للمواطن البيئية المتجددة كالاستغلال المفرط للموارد المعدنية، وعدم البحث عن بدائل لها، وترشيد استهلاكها، وكذا الاجتناب المتواصل للغابات خاصة الاستوائية منها التي تشكل الرئة البيئية لكوكبنا. وهو الفعل الذي يتسبب في التصحر المتزايد لمساحات واسعة في شتى بقاع العالم. وكذا إنهاك المساحات الزراعية وتفقير التربة بالتسميد المكثف والاستغلال المفرط لها بغية رفع الانتاج ومستوى الانتاجية. وما لم تسطر سياسة تنمية مستدامة تطبق بدقة وانضباط وصرامة على المستويين الوطني والدولي فإن النظام الاجتماعي العالمي السكاني والبيئي سينهار قريباً، أو في أبعد تقدير على المدى المتوسط، وعندها يصير الوضع غير قابل للاستدراك، أياً بالنسبة للتزاي د السكاني الفوضوي، أو بالنسبة للاختلال البيئي الكارثي، أو النقص الحاد، أو النضوب النهائي لبعض الموارد الطبيعية الأساسية. وسيشكل ذلك شرارة للصراعات والنزاعات والحروب فوق ما نعرفه في الوقت الحاضر.

ومن الشروط الأساسية للتنمية المستدامة هو إعطاء الاعتبار الحقيقي للاقتصاد الزراعي في البلدان النامية. فبدل إغراق أسواق هذه البلدان بالمنتجات الزراعية من قبل الدول الغربية من جهة، وتقديم معونات الغذاء من جهة ثانية، فإنه ما لم يعاد النظر في تسطير سياسات زراعية رشيدة وفعالة بما يرتبط بها من سياسات اقتصادية أخرى من تجارة وغير ذلك، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية على السواء، والتحكم في إدارتها والاستثمار فيها وترشيد استغلال التربة والمياه بما يسمح بالحؤول دون تحات التربة ونضوب المياه وتلوئبتها، بل والمحافظة عليها

والعمل على تجديديهما والرفع من أرصديهما، فإن العالم سيعرف مصيرا فظيعا لا يمكن تصوره أو استدراكه، وعلاماته بادية للعيان اليوم :

1- من سرعة ذوبان الجليد في القطبين، وقرينلاند، والألاسكا، وسيبيريا وغير ذلك من الأماكن المتجمدة،

2- وحدوث الفيضانات المدمرة،

3- والزوابع والأعاصير،

4- والحرارة والجفاف والحرائق الكبرى،

5- والبرودة المفرطة،

6- ونضوب المياه،

7- والتصحّر المتزايد، وتحات التربة والانحرافات، وما إلى ذلك،

8- وارتفاع منسوب مياه البحار،

9- وتلاشي المساحات الغابية المتزايد،

10- وفناء الكائنات الحية من نباتات وحيوانات برية ومائية،

11- وارتفاع مستوى التلوث،

12- وهلم جرا.

كما أن هناك شرط آخر للتنمية المستدامة وهو مقابلة رفع الانتاج والإنتاجية مع ضمان تخفيض استهلاك الطاقة وذلك ممكن، ومحاولة إيجاد البدائل النظيفة للمواد الطاقوية الملوثة الحالية، من فحم وبتروول وغاز.

وأحد البدائل المستقبلية الواعدة والمؤكدّة هو الطاقة الشمسية التي صارت حقيقة قائمة يعول عليها كبديل فعلي في المستقبل القريب والمتوسط . وتعد الصحراء الكبرى في الجزائر خاصة والبلدان المجاورة عامة أهم مصدر للطاقة الشمسية المستقبلية على الإطلاق . وما إلحاح أوروبا ومغازلتها للجزائر خلال السنوات الأخيرة في هذا الشأن إلا إحدى الالتفاتات الطيبة الواعدة، وآخر ذلك ما طلبته المستشار الألمانية أنجيلا ميركل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة . ثم أن معادلة الموازنة بين عملية التنمية المستدامة / وبين عملية المحافظة على البيئة لا تتوقف:

1- على عامل ترشيد استخدام واستغلال الهوارد الطبيعية.

2- وإنما كذلك على عامل آخر لا يقل أهمية، إن لم يكن الأهم، وهو : "رسكلة النفايات

الصناعية، وغير الصناعية" وعدم رميها هكذا جرافا في الطبيعة البرية أو المائية.

إذن فإن الاجراءات الضرورية هي:

أولاً: إيجاد بدائل نظيفة للطاقة الانتاجية والاستهلاكية.

ثانياً: تخفيض استهلاك الطاقة بإبداع طرق وأدوات أكثر فعالية وأقل استهلاكاً للطاقة . وهذا ممكن.

ثالثاً: ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية باستخدامها لتلبية الحاجات الضرورية فقط، دون الطلبات الكمالية. وهذا عامل يخفض من استهلاك الموارد الطبيعية.

رابعاً: رسكلة المنتجات المستهلكة، وعدم رميها في الطبيعة . " إذ أن إعادة رسكلة أوراق الصحف في كندا بالمستوى الذي يتم به رسكلتها في اليابان، يوفر عليها قطع 80 مليون شجرة سنوياً، بما يعادل 40000 هكتار من أراضي الغابات".

كما أن رسكلة المواد المستهلكة يخفض بنسبة كبيرة عمليات التعدين والاستخراج وتخفيض، تبعاً لذلك، المخلفات الصناعية وغير الصناعية وتوابعها من تخفيض لاستهلاك المياه ومن ثم تلوثها وتلوث الجو وخفض قطع أشجار الغابات، والحفاظ على التربة وما إلى ذلك، كما يقلل كذلك من مشكل تلويث البيئة وتسخين جو الكوكب الذي راحت ترتفع حرارته باطراد.

إن استغلال الطاقة الشمسية بشتى الأشكال خاصة تحويلها إلى طاقة كهربائية وترشيد الاستهلاك وخاصة استهلاك الكهرباء منها بتوفير بدائل استهلاكية اقتصادية لها نفس الكفاءة أو أكثر، وأبسط مثال على ذلك استخدام مصابيح كهربائية موفرة للطاقة مثل مصابيح النيون والتخلي عن المصابيح التقليدية وترشيد استهلاك مصابيح الاضاءة العامة في الشوارع والإدارات وما إلى ذلك من صناعة آلات استهلاكية موفرة للطاقة، مثل آلة الغسل، والطبخ والتحديد وما إلى ذلك من المقتضيات المنزلية، وكذا الصناعية ليكون ذلك جزءاً من سياسة عامة تهدف إلى ترشيد تنمية مستدامة عبر العالم.

وهنا نجد أنفسنا أمام ثلاثة أسئلة حول كل من:

1- عملية الانتاج، وهي:

- ماذا ننتج؟

- كيف ننتج؟

- ولماذا ننتج؟

2- وعملية الاستهلاك، وهي:

- ماذا نستهلك؟

- كيف نستهلك؟

- ولماذا نستهلك؟

3- وعملية الترشيد، وهي عملية مزدوجة تعني:

- ترشيد التنمية بالنسبة للبيئة:

- إنتاجا،

- واستهلاكا،

- ورسكلة،

بجعلها: تنمية تتفح الإنسان ولا تضر بالبيئة وفق خطة عالمية استراتيجية شاملة.

وترشيد البيئة بالنسبة للتنمية:

- ليس فقط بعدم إلحاق المزيد من الضرر بها،

- وليس فقط بصيانة ما هو كائن منها،

- بل، فوق ذلك، بالعمل على تنميتها ورفع مستواها ومردودها بتشجير المساحات الحالية منها والقضاء أو التخفيف الجذري لما يخلق الضرر بها عبر العالم . بل يجب النظر إليها كالنظر إلى طفل صغير يحتاج الرعاية والحنان.

إذن فإن التنمية المستدامة تقتضي ترشيد كل من: الانتاج والاستهلاك ليس على مستوى المجتمعات فحسب، بل كذلك على مستوى الأفراد . إذ بإجبارهم على اتباع نمط معين للاستهلاك بتوفير منتجات استهلاكية رشيدة وإتباع سياسات لا تكون نقشفية تعتمد الشح والزهة والتقتير، إنما سياسات تكون رشيدة تعتمد العقلانية والاعتدال وعدم التبذير، وذلك:

1- برسكلة المستهلكات،

2- وتوفير منتجات بديلة،

3- وعمليات إنتاجية نظيفة وموفرة للطاقة،

4- رفع الكفاءة الإنتاجية.

إن إتباع سياسة تنمية مستدامة تقتضي:

1- عقلانية اقتصادية على المستوى المادي والمصلحة،

2- وأخلاق اقتصادية على المستوى المعنوي والمبدئي.

وبناء على ذلك فإنه إذا أردنا أن نعمل جميعا على اتباع تنمية مستدامة من جهة، والحفاظ على بيئة هذا الكوكب ومن خلالها الحفاظ على أنفسنا من جهة أخرى، فإنه يقتضي أن ننطلق وندخل بعمق وشمولية في تنمية مستدامة قائمة على:

1- الطاقات المتحددة المتعددة، كطاقات الشمس والرياح والمياه وبخار والحرارة وما إلى

ذلك.

- 2- وترشيد الإنتاج ببناء صناعة مز دوجة قائمة على التعدين من جهة والرسكلة للمواد المستهلكة من جهة أخرى، بحيث لا يرمى أي منتج مستهلك خرج عن عملية الاستعمال والاستهلاك / وكذلك إنتاج المنتجات الضرورية وبقدر الحاجة فحسب.
- 3- وترشيد الاستهلاك . وهذا لا يتحقق إلا بالاستثمار المكثف في هذه البدائل الطقوية والصناعية بجعلها هدفا بديلا جديا للمستقبل رغم ما يتطلبه من مجهودات جبارة في البحث والتطوير.
- إن الامر هنا أمر اعتقادي . فدون اعتقاد الانسان وإيمانه واعترافه حقيقة بأن الأسلوب الذي اعتمده وسار عليه منذ قيام الثورة الصناعية لم يعد مجديا، بل أنه انقلب ضده وضد البيئة ليس فقط فيما يتعلق بالمصالح والفوائد التي يجنيها منه، إنما انقلب ضده هو ذاته فصار يهدد وجوده وبقائه أصلا.
- فهو في هذا الحال كالمريض الذي يتعود على تناول دواء كان يخفف شيئا من آلامه، لكنه مع مرور الوقت أبج مضرا له وأضحى هو مدمنا عليه، ولم يعد قادرا على التخلي عنه رغم الأضرار البليغة التي صار يسببها له، حتى باتت حياته في خطر من تناوله، ولم يعد من خيار أمامه سوى تغيير ذلك الدواء.
- ومن ثم فإن على الإنسان استبدال:
- الموارد والطاقة النافذة بالموارد والطاقة المتجددة قدر الإمكان.
- ولا يمكن الكلام عن أية تنمية مستدامة ما لم تكن تنمية ثنائية:
- 1- تنمية اقتصادية مستدامة،
- 2- وتنمية بيئية مستدامة.
- وما لم يتم رسم سياسة ناضجة جدية وصارمة تزواج بين هاتين المهمتين، فإن الكلام عن أي مستقبل للبشرية ولهذا الكوكب الذي نعيش عليه يعد من قبيل التضليل الذي لا طائل من ورائه.
- أما معوقات التزواج بين التنمية الاقتصادية المستدامة، وبين مراعاة مقتضيات حماية البيئة فهي ترك مفاتيح العملية الاقتصادية في يد القطاع المشكل، على الدوام وفي كل مكان، من زمر من الأنانيين الذين لا هم لهم إلا مراكمة الأرباح أكثر فأكثر وترك ما سوى ذلك إلى الأقدار وليذهب مستقبل الإنسانية والعالم إلى الجحيم . ذلك أن كل ما يهم صاحب مصنع الخشب الخاص في الولايات المتحدة مثلا هو أن يبقى مصنعه يشتغل والتطلع إلى توسيعه وتأسيس مصانع جديدة، ولتقطع من أجل تشغيل مصنعه كل الغابات الاستوائية، بل وليتصحّر العالم كله انطلاقا من مقولة الشيطان المعروف: أنا وبعدي الطوفان، بل انه إذا ما رأى تهديدا معيناً لمواد الخشب، فإنه لن

يدخر وسعا أو وسيلة إلا واستعملها للحصول على مادة الخشب بالرشوة والتهب، وحتى إشعال الحروب والنزاعات والصراعات من أجل ذلك إن استطاع، لأن ما يهيمه هو الربح، ثم الربح، ثم الربح، ولا يهم غير الربح. وليعيش حياته هو في ترف وليذهب كل ما سوى ذلك إلى صقر. إن تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل قوي ووضع سياسة اقتصادية وبيئية منضبطة، واضحة وصارمة. هو وحده الكفيل بضمان تنمية مستدامة وبيئة نقية.

لكن هنا آراء طوباوية متناقضة تعتبر "أهم شرط للتنمية المستدامة هو دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار". لكنها من جهة أخرى تدعو إلى عدم تدخل الحكومات وترك الأمر كله لسمرة القطاع الخاص بحجة "أن التدخل الحكومي يشوه السوق دائما بطرق تجعل التنمية مقضيا عليها بعدم الاستدامة وذلك بحجة أن كل أنواع الضرائب والحوافز المالية وسياسات التسعير والتسويق وأسعار الصرف وسياسات حماية التجارة تؤثر في البيئة وفي نسبة الموارد وفي عملية النمو الجارية"(1).

ولا ندري على أي أساس واقعي تبنى مثل هذه الأحكام السخيفة، بل إن ترك الأمر للقطاع الخاص وصول ويجول في الاقتصاد والبيئة هو الذي أوصل العالم وهذا الكوكب إلى ما هو عليه، إن أكبر البلدان الملوثة للبيئة هي ذات الاقتصادات الرأسمالية الحرة، القائمة على القطاع الخاص ثم أن مثل هذا الكلام يعد تخريف خاصة إذا كان صادرا عن مسؤول رفيع المستوى في هيئة بيئية أممية. إن القطاع الخاص هو العدو للدود للبيئة والإنسان على الدوام فمتى كان المستغلون والمرابون ومصاصي دماء الشعوب يعيرون أي اهتمام للإنسان ناهيك عن البيئة؟ وعوضا أن تقوم الدول الغربية بتغيير نمط الاقتصاد (من أدوات ومواد الإنتاج والاستهلاك) ومحاولة إيجاد بدائل لمصادر الطاقة وبعض المواد المضرة بالبيئة، راحت تتخذ إجراءات شكلية مثل سن ما يسمى "بمبدأ تغريم المسؤول عن التلوث، وهو المبدأ الذي أدخلته البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1972 والذي يقضي بأن تقوم الصناعات بدفع التكلفة الكاملة لحماية البيئة من التلوث الذي ينتج من نشاطها". ومثل هذا المبدأ يعد استهزاء ومسخرة بالناس والبيئة:

1- من جهة، فإن هذا التغريم لا يكون إلا بعد تلويث البيئة، وذلك مثل أن تسمح لأحدهم بالتبرز في صحنك ثم تلزمه بدفع تكاليف غسله، أو مثل أن تسمح لشركات السجائر أن تنتج سمومها للناس ثم تلزمها بدفع تكاليف الرعاية الصحية للمصابين من جراء التدخين، أو وضع إعلان على علبة السجائر تقول: "التدخين مضر للصحة". علما أن الولايات المتحدة غير موقعة

على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، وهي التي يقوم اقتصادها على القطاع الخاص .
فمتى كان القطاع الخاص حاميا للبيئة وحارسا على نقائها. إنها لمهزلة.
2 - ومن جهة أخرى، فلي أصحاب الشركات لا يدفعون فلسا واحدا من جيوبهم، فإذا ألزموا بدفع تكاليف التلوث فإنهم يدخلونها في حساب أسعار المواد، وعندها فإن المستهلك وحده الذي يدفع ثمن تلويث لم يقم به.

الخلاصة

والخلاصة هي ما خلص إليه التقرير العالمي 2000 وهو أهم وثيقة على الإطلاق حول مستقبل الأرض والبيئة والموارد الطبيعية والبشرية، وهو تحت عنوان: "الحياة في القرن ال 21" مبينا، انطلاقا من معطيات واقعية قائمة تم جمعها من قبل خبراء وأخصائيين عبر العالم حول : كيف يكون عليه العالم في القرن الـ 21. وقد خلص التقرير إلى: "أنه إذا استمر الاتجاه في هذا المسار، فإن العالم في القرن ال 21 سيصبح أكثر اكتظاظا، وأكثر تلوثا إيكولوجيا، وأقل استقرارا وأكثر تعرضا للصراعات والتمزقات.

وأن ضغوطات خطيرة تتعلق بالسكان والموارد والبيئة بارزة للعيان أمامنا . ورغم إمكانية توفير منتجات مادية أكبر فإن سكان العالم سيكونون في أحوال مختلفة، أفقر مما هم عليه اليوم. ومن المتوقع أن حال المئات من الملايين من المحتاجين إلى الطعام والضروريات الأخرى لن يكونوا في حال أفضل . وبالنسبة للكثير منهم فإن الحال سيكون أسوأ . ودون طفرات جذرية في التكنولوجيا، وما لم تعمل دول العالم بجد لتغيير الاتجاهات الجارية فإن الحياة لا غلب سكان الأرض ستكون أقل استقرارا خلال القرن الـ 21 مما كانت عليه".

المراجع:

- 1 - جيم ماكнил Jim Macneil، أمين عام لجنة البيئة والتنمية العالمية بهيئة الأمم المتحدة.
- 2 - محمود مصطفى، الأرض في دوامة الخطر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1995.
- 3- B. Higgins & J. D. Higgins, Economic development of a small planet, W.W.Norton & Company. Inc New York, 1979
- 4- Nathan Keyfitz (Growing number of world population in Scientific american, september 1989.
- 5- William C. Clark, The management of the planet earth, in: Scientific American, September 1989.

Scientific American, September, 1989.

6- William D. Ruckelshans, Toward a sustainable world, in : Scientific american, september, 1989.

7- -The global 2000 report to the president : Great BritainLife in the twenty first century, penguin books.